الوقف و الابتداء في كتاب (معاني القرآن) لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) "دراسة نحويّة"

م.د. محمد عبد علي محمد جاسم

قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات / جامعة الشطرة

mhmd.abd@shu.edu.iq

الملخص:

من القضايا المؤثرة في تراكيب الجمل و النصوص ، قضية الوقف و الابتداء ؛ و ذلك لما لهذين الموضعين من تأثير في المعاني و الدلالات و الإعراب ، و كذلك تأثير المعاني و الدلالات و الإعراب في تحديد مواضع الوقف و تحديد أنواعه ، فالعلاقة بين الوقف و الإعراب و المعاني جدلية ، و قد وقع الاختيار هذه الدراسة على كتاب (معاني القرآن) لثعلب الكوفي (ت ٢٩١هـ) ؛ لتضمنه آراء في مواضع الوقف و الابتداء ، و لأنّ هذا الموضوع لم يدرس في هذا الكتاب ، فضلًا عن أهمية هذا الموضوع ؛ لارتباطه بالآيات القرآنية ، و لبيانه تعدد الأوجه الإعرابية بحسب أنواع الوقف و مواضعه . و قد تناول الباحث أقوال ثعلب و غيره في مواضع الوقف و ما يتبعه من أوجه إعرابية في الآيات القرآنية .

الكلمات المفتاحية : (الوقف و الابتداء ، معاني القرآن ، ثعلب).

Stopping and starting in the book (Meanings of the Qur'an) by Abu Abbas Ahmad bin Yahya Tha'lab (d. 291 AH) "A Grammatical Study"

Dr. Mohamed Abd Ali Mohamed Jassim

Department of Arabic Language, College of Education for Women, Al-Shatra University

mhmd.abd@shu.edu.iq

Abstract :

One of the issues affecting the structure of sentences and texts is the issue of stopping and starting; This is because these two positions have an impact on meanings, connotations, and parsing, as well as the effect of meanings, connotations, and parsing in determining the positions of the pause and determining its types. The relationship between the pause, parsing, and meanings is dialectical, and this study was chosen on the book (Meanings of the Qur'an) by Tha'lab al-Kufi (d. 291 AH); Because it includes opinions on the places of stopping and starting, and because this topic was not studied in this book, in addition to the

importance of this topic; Because of its connection to Qur'anic verses, and because it explains the multiplicity of grammatical aspects according to the types and placement of stops. The researcher discussed the statements of Thalab and others regarding the positions of the pause and the grammatical aspects that follow in the Qur'anic verses.

Keywords: (stopping and starting, meanings of the Qur'an, Tha'lab).

تعريف الوقف و الابتداء

الوقف لغةً :

المنع و الحبس و الإقلاع [١] ، و الوقف "مصدر قولك وقفتُ الدابةَ ، و وقفتُ الكلمةَ وَقفًا ، و هذا مجاوز ، فإذا كان لازمًا قلت وَقَفَتْ وُقُوْفًا . و إذا وقّفتَ الرجلَ على كلمةٍ قلت : وَقَّفْتُهُ تَوْقِيْفًا " . [٢]

الوقف اصطلاحًا :

"قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يُتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله ... لا بنيّة الإعراض ... و يأتي في رؤوس الآي و أوسطها و لا يأتي في وسط الكلمة ". [٣]

الابتداء لغةً :

الافتتاح بفعل الشيء ، أو هو أوّل فعل الشيء . [٤]

الابتداء اصطلاحًا :

هو الشروع بالقراءة بعد الوقف [٥]، و حكم الابتداء بعد الوقف لا تلزمه استعاذة و لا بسملة ، أمّا إذا كان الابتداء بعد القطع ، لزمته استعاذة ثمّ بسملة ، و إذا كان القطع في وسط السورة ، كفته الاستعاذة . [٦]

أقسام الوقف و الابتداء

اختلف العلماء في أقسام الوقف و الابتداء و في مصلحات تلك الأقسام ، إلّا أنّ البحث ليس بصدد ذكر الاختلافات ، لذا ، سيكتفي بذكر أشهرها .

أقسام الوقف :

ينقسم الوقف على أربعة أقسام رئيسية ، هي :

١- الوقف الاختباري : هو المطلوب من القارئ لغرض الامتحان ، و يتعلّق هذا القسم بالرسم العثماني لبيان المقطوع و الموصول و الثابت و المحذوف من حروف المد ، و حكمه الجواز ، على أن يبتدئ الواقف بما يصلح الابتداء به ، و يربط المعنى ببعضه .

٢- الوقف الاضطراري : هو وقف طارئ على القارئ ؛ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف كضيق النفس أو العطاس أو غير ذلك ، و بسببه يجوز الوقف على أي كلمة ثم الابتداء بما يصلح به المعنى سواء بهذه الكلمة أو بما قبلها .

٣- الوقف الاختياري : هو ما يقصده القارئ باختياره ، و قد يبتدئ القارئ بما بعد الكلمة الموقوف عليها أو قد يصلها بما بعدها . [٧]

٤- الوقف الانتظاري : هو الوقف على كلمةٍ ما في الآية القرآنية ؛ لاستيفاء ما في الآية من أوجه خلافية عند القراءة بروايات متعددة . [٨]

أقسام الوقف الاختياري :

١- الوقف التام : هو الوقف على كلمة لا تتعلق بما بعدها لفظًا و لا معنى ، و الابتداء بما بعدها [٩]، و من ذلك الوقف على كلمة (المفلحون) في قوله – تعالى – : (أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ({البقرة : من الآية ٥} و الابتداء بقوله – تعالى – : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ({البقرة : من الآية ٦} ؛ لأنّ الكلمة الموقوف عليها لا علاقة لها بالجملة التي بعدها من حيث المعنى ؛ لأنّها تتعلق بالمؤمنين ، و الجملة في الآية التي بعدها تتحدث عن الكافرين ، و هي أيضًا منفصلة عمّا قبلها لفظًا ؛ لعدم وجود علاقة نحوية بينها و ما بعدها . و يقسّم الوقف التام على قسمين :

١- اللازم : هو "ما لو وُصل طرفاه غيَّرَ المراد ، نحو قوله – تعالى – : (وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ({البقرة : من الآية ٨} يلزم الوقف هنا ، إذ لو وُصل بقوله – تعالى – : (يُخَادِعُونَ اللّهَ({البقرة : من الآية ٩} توهّم أنّ الجملة صفة لقوله – تعالى – : (بمؤمنين(، فانتفى الخدام عنهم ، و تقرّرَ الإيمان خالصًا عن الخداع" [١٠]، فالوقف على كلمة (مؤمنين) ، يؤدي إلى تعلق النفي بالمبتدأ و الخبر ، و يدل على انتفاء الإيمان من المنافقين ، أمّا في حال وصل كلمة (مؤمنين) بكلمة (يخادعون) ، فستكون كلمة (يخادعون) صفة للخبر (المؤمنين) ، و تكون (ما) مسلطة على الصفة لا على الخبر ، و على الوصل يكون المعنى أنّهم ليسوا بمؤمنين مخادعين ، و إنّما هم مؤمنون فقط ، و هو خلاف المراد .

٢- المطلق : و هو جواز الوقف على لفظة أو استئنافها من دون تغيير المعنى [١١] ، و ذلك نحو قوله – تعالى – : (وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ({الشورى : من الآية ١٣} فالوقف على شبه الجملة (إليه) ، و الابتداء بلفظ

الجلالة ، و يجوز الوصل مع عدم تغير المعنى ، و لذلك سمي هذا الوقف مطلقًا ؛ لجواز الوقف و الوصل من دون تغير المعنى ، إلّا إنّ الوقف أحسن .

٢- الوقف الحسن : هو ما يحسن الوقف عليه ، و لا يحسن الابتداء بما بعده لتعلّقه به لفظًا و معنى [١٢] ، فالوقف على قوله – تعالى – (الْحَمْدُ للّهِ({الفاتحة : من الآية ٢} حسن ؛ و لا يكون الابتداء بقولـه – تعالى – : (رَبِّ الْعَالَمِينَ({الفاتحة : من الآية ٢} ؛ لأنه صفة للفظ الجلالة و تابع له لفظًا و معنى .[١٣]

٣- الوقف الكافي : هو الوقف على كلمة تتعلق بما بعدها في المعنى دون اللفظ [١٤] ، نحو الوقف على كلمة (قبلك) في قوله – تعالى – : (والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ({البقرة : من الآية ٤} و الابتداء بقوله – تعالى – : (وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ({البقرة : من الآية ٤} ؛ لأنّها متعلقة بما بعدها في المعنى ؛ لأنهما في سياق الحديث عن المؤمنين ، و منفصلة عمّا بعدها لفظًا .

٤- الوقف القبيح : هو الوقف على كلام لم يتم معناه ؛ لتعلقه بما بعده لفظًا و معنى ، و هو ثلاثة أقسام :[١٥]

١- الوقف على ما لم تتم الفائدة به ، و لا يحسن السكوت عنده ، كالوقف على أحد المتلازمين في الجملة أو على أحد أركان الجملة ، نحو الوقف على الفعل دون الفاعل ، أو الوقف على المبتدأ دون الخبر ، و من ذلك الوقف على كلمة (الحمدُ) في قوله – تعالى – : (الْحَمْدُ للّهِ({الفاتحة : من الآية ٢} ؛ لأنّها مبتدأ .

٢- ما يوهم خلاف المقصود ، نحو الوقف على كلمة (الصلاة) في قوله – تعالى– : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى({النساء : من الآية ٤٣} ؛ إذ أنّ الوقف على هذه الكلمة يوهم بالنهي عن التقرب إلى الصلاة مطلقًا .

٣- ما يوهم فساد المعنى ، و هو أقبح أقسام الوقف القبيح [١٦]، و مثال ذلك الوقف على لفظ الجلالة في قوله – تعالى – : (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ({البقرة : من الآية ٢٥٨} ، فالوقف على لفظ الجلالة كفر و فساد للمعنى . [١٧]

٥- وقف المعانقة أو المراقبة : أُخذ هذا المصطلح من المراقبة في العروض ، و هو أن تحتمل كلمة بوصلها بالسابق لها أو اللاحق بها ، و يكون بين الوقفين مراقبة على التضاد ، فإذا اختير أحد الوقفين ، امتنع اختيار الآخر ، و من ذلك الاختلاف على الوقف في قوله – تعالى – : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ({البقرة : ٢} ، فالوقف في هنا له احتمالان ؛ إمّا أن يكون على شبه الجملة (فيه) ، أو الوقف على (ريب) ، و اختيار أحد الوقفين يعني

رفض الآخر ، فهذا النوع من الوقف مرتبط بحدود الجملة في النص اللغوي ، و ما يحدثه هذا الوقف من تغير دلالي من دون إفساد المعنى على الوقفين . [١٨]

صلة الوقف بالدرس النحويّ

للوقف صلة بعلوم اللغة العربية كافة ، إلّا أنّ الحديث سيقتصر على الحديث عن صلته بعلم النحو ؛ لأنّ دراسة البحث تتناول أثر الوقف بالأوجه الإعرابية في الآيات القرآنية ، و قد أولى علماء اللغة اهتمامًا بالوقف ، و وضعوا له ضوابط ، فقال النحاس : "حكى لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد (رضي الله عنه) أنّه كان يقول : لا يقوم بالتمام إلّا نحويّ ، عالم بالقراءة ، عالم بالتفسير ، عالم بالقصص و تلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن ، و قال غيره : يحتاج صاحب علم التمام إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن " . [١٩]

و للوقف أثر في تعدد الأوجه الإعرابية بحسب موضع الوقف ، و من الشواهد على ذلك ، تعدد الأوجه الإعرابية في اسم (ذلك) في قوله – تعالى – : (الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ({البقرة :١-٢} ، فقد ذكر ابن الأنباري خمسة أوجه إعرابية لاسم الإشارة هي : [٢٠]

الأول : أنّه خبر ، و المبتدأ هو الأحرف المقطعة ، و على هذا الوجه لا يحسن الوقف على تلك الأحرف .

أمّا الأوجه الأربعة المتبقية ، فتكون عند الوقف على الأحرف المقطعة ، فيكون إعراب اسم الإشارة مبتدأ ، أما الخبر ، فهو أحد الأوجه الأربعة : الأول : الخبر (هدى) . الثاني : الخبر متعلق بشبه الجملة (فيه) . الثالث : الخبر هو الجملة (لا ريبَ فيه(. الرابع : الخبر هو (الكتاب) .

و من مظاهر أثر الوقف في النحو ، أنّ الوقف يبيّن حدود الجملة ، و ذلك من خلال وجود علاقة بالكلمات و الجمل المجاورة لها من عدمها ، و في ذلك ما قاله ابن الأنباري في أقسام الوقوف في سورة الفاتحة : "و الوقف على (الحمدُ(قبيح لأنّه مرفوع باللام ، و المرفوع متعلق بالرافع ، لا يستغني عنه . و الوقف على (الحمدُ لله(أحسن و ليس بتام لأنّ (الرحمن الرحيم(نعتان لـ (الله(، و النعت متعلق بالمنعوت . و الوقف على (الرحمن الرحيم(حسن و ليس بتام ، لأنّ (مالك يوم الدين(نعت لـ (الله(و الوقف على (مالك(قبيح لأنّه مضاف إلى (يوم(، و الوقف على (يوم(أيضًا قبيح لأنّه مضاف إلى (الدين(، و الوقف على (الدين(تام لأنّ الكلام الذي بعده مستغنٍ عنه " . [٢١]

و من مظاهر أثر الوقف في النحو ، هو بيان الدلالة التركيبية ، و يتبعه تعدد الأوجه الإعرابية ، و من ذلك ، اختلافهم في نوع الباء في قوله – تعالى – : (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ* بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ({القلم : ٥-٦} ، فمنهم من عدّ الباء زائدة ، و ذلك إذا كان الوقف على كلمة (يبصرون) ، و تزاد الباء في المبتدأ كما تزاد في قولهم : (بحسبك درهم)

[٢٢]، و قوله (أيكم المفتون(استفهام "يراد به التردد بين أمرين ، و معلوم نفي الحكم عن أحدهما ، و يعيّنه الوجود ، و هو المؤمن ليس بمفتون ، و لا به فتون" . [٢٣]

أمّا إذا وُصِلَ بين الآيتين ، فالباء هنا ليست بزائدة ، بل أصلية ، و تحمل معنى السببية أو (في) الظرفية ، و لكلّ معنى تأويل ، فإذا كانت سببية ، فإنّ التأويل يكون على حذف مضاف ، و يكون التقدير : بأيُّكم فتنُ المفتون ، و قد أقيم المضاف إليه مقام المضاف [٢٤] ، و إذا عدّت بمعنى (في) الظرفية ، فإنّ التقدير هو : "في أيّ فرقة و طائفة منكم المفتون؟". [٢٥]

و من وظائف الوقف النحوية ، تحديد المحذوف في النص ، و من ذلك ما ورد في قوله – تعالى – : (وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلاَ تَحْلِقُواْ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ({البقرة : ١٩٦} ، فالوقف على قوله : (أمنتم(يدفع التوهم بأنّ قوله : (فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ(جواب للشرط السابق : (فَإِذَا أَمِنتُمْ(، و يبين أنّ جواب الشرط محذوف ، و تقديره : فإذا أمنتم من خوف العدو و ضعف المرض ، فامضوا . [٢٦]

و من مظاهر صلة الوقف بالنحو ، أنّ النحو يحدد مواضع الوقف في الجملة ، و ذلك من خلال محددات القواعد النحوية ، فلا يوقف على العامل دون المعمول ، و لا على الموصول دون صلته ، و لا على المبتدأ دون الخبر ، و غيرها ؛ لأنّ في ذلك إخلال في المعنى [٢٧] ، فضلًا عن ذلك ، فإنّ للوقف دورًا في إظهار العلاقات بين الكلمات داخل النص القرآني . [٢٨]

و من مظاهر صلة الوقف بالنحو أنّ معظم كتب الوقف تناولت قسمًا من الأدوات النحوية و علاقتها بالوقف ، و منها حكم الوقف على أداة الاستثناء (إلّا) ، و حكم الوقف على الأداة (أم) المنقطعة أو المتصلة ، و الوقف على أدوات الجواب (بلى) و (كلّا) [٢٩] ، و تتجلى الصلة بين العلمين ، قيام علماء اللغة و النحو بتأليف كتب الوقف ، من أمثال أبي عمرو بن العلاء و النحاس و الأشموني و غيرهم من اللغويين و النحويين .

ثعلب (مولده و نشأته و علمه و وفاته :

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد ، مولى بني شيبان ، و المعروف بإسم ثعلب ، وُلد سنة (٢٠٠هـ) ، و هو إمام الكوفيين في اللغة و النحو و الحديث [٣٠] ، و كان حافظًا عارفًا بالنحو و الغريب و برواية الشعر ، و قد اتّبع النحو الكوفي ، و درس كتب الكسائي و الفراء ، و كان يستشهد بأقوالهما . [٣١]

أخذ ثعلب اللغة من ابن الأعرابي [٣٢] ، و النحو من سلمة بن عاصم ، و الرواية عن أبي زيد الأنصاري عن ابن نجدة ، و أخذ من كتب الأصمعي أيضًا ، و ساجَلَ المبرّد من البصريين . [٣٣]

مؤلفاته :

لثعلب كتب كثيرة متنوعة بين الأدب و اللغة و الدراسات القرآنية و الشروح، و قد ذكر أصحاب التراجم هذه الكتب في مصنفاتهم ، و هي : (المصون في النحو) ، و (اختلاف النحويين) ، و (معاني القرآن) ، و (الموفقي) ، و (ما يلحن فيه العامة) ، و (كتاب القراءات) ، و (معاني الشعر) ، و (التصغير) ، و (ما ينصرف و ما لا ينصرف) ، و (ما يجزى و ما لا يجزى) ، و (كتاب الشواذ) و (كتاب الأمثال) ، و (كتاب الإيمان و الدواهي) ، و (كتاب الوقف و الابتداء) ، و (كتاب استخراج الألفاظ من الأخبار) ، و (كتاب الهجاء) ، و (كتاب الأوسط) ، و (غرائب القراءات) ، و (المسائل) ، و (حد النحو) ، و (الفصيح) و (المجالس) ، و (قواعد الشعر) ، و (شرح ديوان زهير) ، و (إعراب القرآن الكريم) ، و (ديوان عروة بن حزام) ، و (ديوان أعشى باهلة برواية ثعلب) ، و (ديوان رافع بن هريم اليربوعي) ، و (الأبيات السائرة) ، و (شرح قصيدة كعب بن زهير) ، و (شرح قصيدة لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير) ، و (شرح لامية الشنفرى) ، و (كتاب مجاز الكلام و تصاريفه) ، و (كتاب النوادر) ، كما له شروح لشعراء آخرين كالأعشى ، و النابغة الذبياني ، و النابغة الجعدي ، و طفيل ، و الطرماح و غيرهم . [٣٤]

وفاته :

توفي ثعلب يوم السابع عشر من جمادى الأولى ، و قيل إنّه توفي في يوم السبت العاشر من شهر جمادى الأولى من سنة مائتين و إحدى و تسعين للهجرة .[٣٥]

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ({البقرة : ٢٦}

قال ثعلب : "مثلًا ... منصوب على القطع ، و التقدير أراد مثلًا" . [٣٦]

المناقشة :

اختلف العلماء في موضع الوقف و نوعه في الآية الكريمة ؛ إذ "أجمعت على لزومه مصاحف الحجاز ، و الشام ، و مصر ، و العراق ، ... و هذا قول السجاوندي (ت٥٦٠هـ) ، و تبعه النيسابوري (ت٧٢٨هـ) . و قال بتمام الوقف عليه أبو حاتم ، و رجح قوله ابن النحاس (٣٣٨هـ) ، ... ، أمّا الأشموني فالوقف عنده على (مثلًا(كافٍ ، على استئناف ما بعده جوابًا من الله للكفار ، و إذا جُعل من تتمة الحكاية عنهم كان جائزًا ، و لم يذكر ابن الأنباري و لا الداني وقفًا هنا . و قد عطف بالفاء (فيقولون(لأنّ التفصيل حاصل قبل الإجمال ، فجاءت الآية في نهايتها لتفصيل ما أجمل ، و هي : (يُضلُّ به كثيرًا و يهدي به كثيرًا([٣٧]" ، أمّا الفراء فيرى أنّ الوقف ليس على (مثلًا(، و إنّما فيه وصل ، و الوقف التام عنده على قوله : (و يهدي به كثيرًا(، و وافقه في هذا الرأي الخازن و السعدي و الإيجي [٣٨] ، و يكون المعنى عند من وقف على (مثلًا(: أنَّ الله – عزّ و جلّ – لا يستحي أن يضرب في الحق من الأمثال و كبيرها ، لاختبار عباده ، ليميز المؤمنين الصادقين من أهل الضلالة و الكفر ؛ ليضلّ منه قوم ، و ليهدي به آخرين ، أمّا المؤمنون ، فيؤمنون بأنّ هذا المثل الحق من ربّهم ، و أنّه كلام الله ، يهديهم به ، فالكافرون قد سألوا سؤال استهزاء ، فجاء في الآية الكريمة على لسانهم : (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً(فيكون قول الكافرين قد توقف على (مثلًا(، و من ثمَّ يستأنف الكلام بعده من الله – عزَّ و جلَّ – تعقيبًا على قولهم و ردًّا عليهم ، و ذلك بقوله : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(، أي : يُضلُّ بهذا المثل كثيرًا من أهل النفاق و الكفر ، و يهدي به كثيرًا من خلقه ، فالهاء في (به) تعود إلى (مثلًا(و هذا القول بيان و تفسير للجملتين المصدرتين بـ (أمّا) ، و هو خبر من الله – سبحانه و تعالى – [٣٩] ، قال ابن جزي : " (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً(من كلام الله جوابًا للذين قالوا : ماذا أراد الله بهذا مثلًا ، و هو – أيضًا – تفسير لما أراد الله بضرب المثل من الهدى و الضلال". [٤٠]

و على هذا الوجه تعرب كلمة (مثلًا(: تمييزًا منصوبًا ، و هو مفسّر للإبهام في اسم الإشارة في قوله : (بهذا(، و كأنّه إعادة للفظ باسم الإشارة ، فصار تمييزًا للاسم الذي أشير إليه [٤١] ، و يحتمل أن يكون (مثلًا(: حالًا لاسم الإشارة (هذا) ، و العامل فيه معنى الإشارة ، و يحتمل أن يكون حالًا من لفظ الجلالة من قوله : (ماذا أراد الله بهذا(على تأويله بـ (متمثّلًا) [٤٢] ، و يحتمل أن يكون مفعولًا به منصوبًا على تقدير فعل محذوف تقديره (أعني) ؛ لأنّه مقطوع عن الاتباع لما قبله[٤٣] ، أو هو منصوب بتقدير الفعل (أراد) ، كما قال ثعلب [٤٤] ، و تكون جملة : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب . [٤٥]

أمّا من قال إنّه ليس في الآية وقف ، كالفراء و من تبعه ، فيكون قوله : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً(موصولًا بما بعده من قوله : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(و هو من تمام قول الكفار ، "فكأنّه قال – و الله أعلم – ماذا أراد الله بمثلٍ لا يعرفه كلُّ أحدٍ يضلُّ به هذا و يهدي به هذا ، قال (عزّ و جلّ) : (وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ(. [٤٦] "

و على كلام الوصل الذي قاله الفراء و من معه ، يكون إعراب الجملتين من قوله : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(صفتين لـ (مثلًا(، أو حالًا من لفظ الجلالة (الله) ، على تقدير : مضلًّا به كثيرًا ، و هاديًا به كثيرًا [٤٧]، و تكون جملة : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(من كلام الكفار – كما ذكرت – و يجوز أن تكون استئنافًا على أنّها جواب من الله للكفار [٤٨]، أمّا ابن عطية فيجوز عنده أن يكون قوله : (يضلّ به كثيرًا(من كلام الكفار ، و قوله : (و يهدي به كثيرًا(ردًّا من الله – تعالى – على كلام الكافرين . [٤٩]

و يرجح الباحث رأي من قال إنّ الوقف يكون على (مثلًا(؛ و ذلك للأسباب الآتية :

١- سبب معنوي ، قال أبو حيان : "و اختار بعض المعربين و المفسرين أن يكون قوله تعالى : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(في موضع الصفة لمثل ، و كان المعنى : ماذا أراد الله بهذا مثلًا يفرّق به الناس إلى ضلال و إلى هداية ، فعلى هذا يكون من كلام الذين كفروا ، و هذا الوجه ليس بظاهر ، لأنّ الذي ذكر إنّ الله لا يستحيي منه هو ضرب مثلٍ ما ، أيُّ مثلٍ : كان بعوضةً ، أو ما فوقها ، و الذين كفروا إنّما سألوا سؤالَ استهزاء و ليسوا معترفين بأنّ هذا المثل يضلُّ به كثيرًا و يهدي به كثيرًا ، إلّا إنْ ضُمّن معنى الكلام أنّ ذلك على حسب اعتقادكم و زعمكم أيُّها المؤمنون فيمكن ذلك ، و لكن كونه إخبارًا من الله تعالى هو الظاهر ، و إسناد الضلال إلى الله تعالى إسناد حقيقي كما أنّ إسناد الهداية كذلك ، فهو خالق الضلال و الهداية " [٥٠] ، فضلًا عن ذلك ، من المستبعد أن يكون قوله : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(من كلام الكفار ؛ لأنّهم لا يقرّون بأنّ في القرآن شيئًا من الهداية ، و لا يعترفون على أنفسهم بالضلال [٥١] ، و كذلك ليس مستقيمًا ما ذهب إليه ابن عطية من أنّ قوله : (يضلّ به كثيرًا(من كلام الكفار ، و قوله : (و يهدي به كثيرًا(كلام الله و ردّه على الكافرين ؛ لأنّ في ذلك خلطًا و تعسّفًا للمعاني لا يليق بكتاب الله – عزّ و جلّ – ، و هو ما تسمو عنه بلاغة القرآن و فصاحته ، و إلباس في التركيب لا يقوم على دليل . [٥٢]

٢- الدليل النقلي الذي ذكره أبو جعفر النحاس على صحة ما ذهب إليه القائلون من أنّ قوله : (مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً(كلام الكافرين ، و قوله : (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً(كلام الله و ردّه على الكافرين ، و هو ما ورد في قوله

– تعالى – : (وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً({المدثر : من الآية ٣١} ، ثمّ ذكر بعده : (كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ({المدثر : من الآية : ٣١} . (٥٣)

٣- الدليل العقلي و النحوي : و ذلك في قول السجاوندي : "لأنّه لو وصل صار ما بعده صفة له ، و ليس بصفة ؛ إنّما هو ابتداء إخبار من الله عزّ و جلّ " . (٥٤)

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ({النساء : من الآية ٢٥}

قال ثعلب : "معناه : بإيمان بعضكم من بعض فمعنى : (بعض) التقديم فلا يتم الوقف قبلها و هذا مذهب أبي العباس و اختياره"(. (٥٥

المناقشة :

اختلف اللغويون و المفسرون في إعراب كلمة : (بعضُكم(في الآية الكريمة ؛ و ذلك بسبب اختلافهم في تفسير الآية الكريمة ، و في موضع الوقف ، فذكروا لإعرابها ثلاثة أوجه :

الأول : أنّها فاعل ، و لهذا الوجه توجيهات و تفسيرات مختلفة ، فمنهم من يرى أنها فاعل لفعل محذوف تقديره (فلينكحْ) ، و في الكلام تقديم و تأخير ، و تأويل الكلام : و مَن لم يستطع منكم طولًا أن ينكحَ المحصنات المؤمنات فلينكح بعضُكم من بعض من فتياتكم المؤمنات ، ففي الآية أمر بنكاح الإماء ؛ لأنّ الله – تعالى – قال قبل ذلك في الآية نفسها : (فمِن ما ملكت أيمانكم({النساء : من الآية ٢٥} ، أي : فلينكح مما ملكت أيمانكم ، ثمّ ردَّ قوله (بعضكم) على ذلك المعنى فرفع على الفاعلية بالتأويل (٥٦) ، و قد ضعّف قسم من المفسرين و النحويين هذا الوجه ؛ لأن فيه تقديمًا و تأخيرًا . (٥٧)

أمّا التفسير الآخر للفاعلية ، فهو بتعلقه بالمصدر (إيمان) حملًا على المعنى أيضًا ، و التقدير : و الله أعلم بإيمان بعضكم من بعض ، و هو كقوله – تعالى – : (فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ({آل عمران : من الآية ١٩٥} ، فقد ذكر ابن الأنباري أنَّ الوقف على قوله : (مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى(غير تام ؛ لأنّ قوله : (بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ(متعلّق بالمصدر (عَمَلَ(في المعنى ؛ كأنّه قال : (لا أضيّعُ عَمَلَ بعضِكُم من بَعضٍ) ، فلمّا أُخّرَت (بعضٍ(ارتفعت بالصفة ، أي أنّ (بعضُكُم(فاعل بالمصدر (عَمَلَ(؛ لأنّ الفعل وصفٌ للفاعل في المعنى ، و كذلك الحال في قوله : (وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ(، أي : (إيمان بعضكم ببعض) ، فمعنى (بعضٍ(التقديم ، فلا يتمُّ الوقف قبلها ، و ذهب إلى هذا الوجه ثعلب ، و هذا الرأي مخالف لرأي أبي حاتم السجستاني ؛ إذ إنّه يرى أنّ الوقف على قوله : (مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى(تام (٥٨) ، و وافقه في ذلك ابن مجاهد و النحاس

الذي وصف قولهما بالصحة ؛ لأنّ المعنى : (بعضُكم من بعضٍ في المجازاة و الأعمال)، فعلى هذا يكون قوله : (بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ(مبتدأً و خبرًا . [٥٩]

و قد ذكر الرازي هذين الوجهين ، و ذلك بقوله : "قوله تعالى : (بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ(، فيه وجهان : الأول : كلكم أولاد آدم فلا تداخلنكم أنفة من تزوج الإماء عند الضرورة . و الثاني : أنّ المعنى : كلكم مشتركون في الإيمان ، و الإيمان أعظم الفضائل ، فإذا حصل الاشتراك في أعظم الفضائل كان التفاوت فيما وراءه غير ملتفت إليه " . [٦٠]

الثاني : رفع (بعضكم) على الابتداء و شبه الجملة (من بعض) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و ممن ذهب إلى هذا الوجه الزمخشري ، و ابن عطية ، و ابن عاشور [٦١] ، و يكون تفسير الآية الكريمة على هذا الوجه أنّ الناس من حسب و نسب و دين واحد ، و هم كلهم أبناء آدم ، و قيل ذلك ؛ لأنّ العرب كانوا يفتخرون بأحسابهم و أنسابهم ، و يطعنون بأنساب من هم دونهم و يستهجنونها ، و لا سيما أبناء الجواري و الإماء ، فأريد لهم المساواة بين أبناء الحرائر و أبناء الإماء ، و فيه توطئة لنكاح أبناء الجواري و الإماء . [٦٢]

و يرجح الباحث رأي من قال إنّ قوله : (بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ(مستأنفة ، و رفض الرأي الآخر الذي يقول : إنّ هذا القول تابع لما قبله ؛ و سبب الترجيح يعود لأمرين ، هما :

الأمر المعنويّ : إذ يفهم من هذه الآية المساواة بين العبيد و الأحرار في ميزان الإيمان ، و قد ذكرت آية مشابهة لهذه الآية الكريمة ، و ذلك في قوله – تعالى – : (فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ({آل عمران : من الآية ١٩٥} ، فالرابط بين الآيتين من سورتَي آل عمران و النساء ، أنّ كلا الأمرين كان فيه عند العرب حيف و ظلم ؛ إذ كانوا يفضلون الذكور على الإناث ، كما يفضلون الأحرار على العبيد ، فأراد الله – تعالى – إلغاء ذلك بتأكيده على مبدأ المساواة على حسب الموازين التي شرّعها ؛ و لذلك يرى أبو حاتم السجستاني أنّ الوقف على قوله : (مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى(تام [٦٣] ، و وافقه في ذلك ابن مجاهد و النحاس الذي وصف قولهما بالصحة ؛ لأنّ المعنى : (بعضُكم من بعضٍ في المجازاة و الأعمال) ، فعلى هذا يكون قوله : (بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ(ابتداءً . [٦٤]

الأمر الثاني : و هو أمر إعرابيّ ؛ فالقول إنّ : (بعض(ارتفعت بالمصدر في الجملة التي قبلها ، يجعل الجار و المجرور (من بعضٍ(متعلّقًا بفضلة ، في حين لو جعلنا قوله : (بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ(مستأنفة ، لتعلّق الجار و المجرور بالخبر ، و هو ركن في الجملة (عمدة) و أولى من الفضلة .

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي({المائدة : من الآية ٢٥}

قال ثعلب : "إنَّ بعض المفسّرين قال : الوقف (إلّا نفسي) و أراد بقوله : (و أخي) لا يملك إلّا نفسه ... و سُئِل أبو العباس عنه فلم يعرفه و لم يجزه". [٦٥]

المناقشة :

لم يبيّن ثعلب رأيه من موضع الوقف في الآية الكريمة ، لكنّه رفض القول بأنّ الوقف على قوله : (إلّا نفسي(و الاستئناف بقوله : (و أخي(، أمّا الأوجه الإعرابية التي تتبع الوقف ، سواء أكان الوقف على (أخي(أم على (نفسي(فهي :

١- إذا كان الوقف على قوله : (نفسي(، فإنّ لقوله : (أخي(أوجها إعرابية :

أولًا : الرفع : و ذلك بعطفه على الضمير في (أملك(، و قد ذكر هذا الوجه الزمخشري ، وجاز ذلك ؛ للفصل بينهما بالمفعول المحصور (نفسي(، ويلزم من ذلك أنَّ موسى وهارون لا يملكان إلاَّ نفس موسى فقط وليس المعنى على ذلك ؛ بل الظاهر أن موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه ، أو المعنى : وأخي لا يملك إلا نفسه لا يملك بني إسرائيل. وقيل لا يجوز لأنَّ المضارع المبدوء بالهمز لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد .

ثانيًا : الرفع أيضًا ، و ذلك بعطفه على محل (إنَّ) واسمها ، أي : وأخي كذلك ، أي : لا يملك إلّا نفسه ، كما في قوله – تعالى – : (إنَّ الله بريء من المشركين ورسوله(، و قوله : (إنَّ النفس بالنفس والعين(، بالرفع على قراءة الكسائي فقوله (بالنفس(متعلق بمحذوف خبر.

ثالثًا : إنَّ قوله : (وأخي(مبتدأ حذف خبره ، و التقدير : وأخي كذلك لا يملك إلا نفسه ، فقصته كقصتي ، والجملة في محل رفع خبر قاله محمد بن موسى اللؤلؤي . [٦٦]

٢.- إذا كان الوقف على قوله : (و أخي(، فإنّ لها أحكامًا أخرى ، هي :

أولًا : النصب على أنَّه عطف على اسم (إنَّ) .

ثانيًا : إنَّه عطف على قوله (نفسي(الواقع مفعولاً لـ (أملك(.

ثالثًا : إنّه مجرور عطفًا على (الياء) المخفوضة بإضافة (النفس) ، و ذلك على القول بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، وهذا الوجه لا يجيزه البصريون [٦٧]، فمن وقف على (نفسي(وقدَّرَ : وأخي مبتدأ حذف خبره ، أي : وأخي كذلك لا يملك إلاَّ نفسه ، فوقفه تام ، ومن وقف على وأخي عطفًا على نفسي أو عطفًا على الضمير في أملك أي لا أملك أنا وأخي إلاَّ أنفسنا أو على اسم إن أي أني وأخي كان حسنًا وهذا غاية في بيان هذا الوقف .

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (المص{١} كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ({الأعراف : ١-٢}

"قال ابن الأنباري (٣٢٨هـ) : (و يجوز أن يرفع الكتاب بـ (المص) فلا يحسن الوقف على (المص) من هذا الوجه ، قال أبو بكر : سألت أحمد بن يحيى عن هذا فقال : إذا رفعت ما بعد الهجاء فالهجاء مرتفع به ، و إذا رفعت ما بعد الهجاء بمضمر أضمرت للهجاء ما يرفعه" . [٦٨]

المناقشة :

اختلف النحويون في الحروف المقطعة في أوائل عدد من السور القرآنية ؛ و ذلك لأنّ منهم من عدّها أسماء حروف الهجاء ، و هي على هذا الاعتبار لا محلّ لها من الإعراب ، كما عدّوا الجمل المبتدأ بها و المفردات المعددة لا محل لها من الإعراب [٦٩]، و منهم من جعلها أسماء السور القرآنية أو من أسماء الله ، و منهم من عدّها قَسَمًا ، و على هذه الاعتبارات يكون لها محل من الإعراب ، سواءً أكانت مبنيةً أم معربةً ، و لإعرابها حالات ، و منها حالة الرفع الواردة ، و على هذه الحالة يكون رفعها من وجوه هي :

أولًا : أن تكون مرفوعة على الابتداء، و ما بعدها خبر لها ، فهي مرفوعة بالخبر (كتاب) ، و الخبر مرفوع بها ، و هذا الوجه لا يقتصر على الحروف المقطعة في سورة الأعراف ، و إنّما يشملها في السور الأخرى ، مثل سورة البقرة و الجاثية و غيرهما [٧٠]، و على هذا الوجه لا يجوز الوقف على الحروف المقطعة ؛ لأنّها مبتدأ و لا يجوز الوقف على المبتدأ دون الخبر .

و هذا الكلام مردود ؛ لأسباب ، هي : [٧١]

١- لو كانت هذه الحروف مرفوعة بما بعدها ، لكان ما بعدها واحدًا لا يتغيّر ؛ لأنّ الخبر هو نفس المبتدأ و العكس صحيح ، و ليس الأمر كذلك ؛ إذ ورد في قوله – تعالى – : (ألم (١) اللهُ لا إله إلّا هو({آل عمران ١-٢} ، و قوله – تعالى – : (يس (١) و القرآنِ الحكيم({يس : ١-٢} ، و غيرهما ، و لو كان الخبر واحدًا بعد الأحرف المقطعة ، لذكر لفظ (كتاب) بعدها في كل هذه الآيات .

٢- تكرار الأحرف المقطعة (ألم) و (حم) في سياقات مختلفة يثبت أن ما بعدها ليس خبرًا لها .

٣- أنّ كلمة (كتاب) مرفوعة بمضمر ، و تقدير الكلام : هذا كتابٌ ، و هو ما أجمع عليه النحويون .

ثانيًا : أن تكون مرفوعة على الابتداء بمعنى القسم بها ، و خبرها محذوف ، كما قُرئ : (يس{١} وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ({يس : ١-٢} بضم السين، و خبرها حينئذٍ محذوف و تقدير الكلام : يس عليَّ، كما تقول : عهدُ اللهِ لأفعلنَّ [٧٢] ، و على

هذا الوجه يكون الوقف كافيًا و الابتداء بالآية الثانية ؛ لأنّ الآية الثانية ستكون جملة جواب القسم ، و هي جملة مستقلة لا محل لها من الإعراب ، و الغرض منها هو إتمام المعنى . [٧٣]

ثالثًا : أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، و التقدير : هذا أو ذلك [٧٤] ، و على هذا الوجه يكون الوقف تامًا ؛ لأنّه سيكون مبتدأ (كتاب) في الآية التالية محذوفًا أيضًا ، و التقدير : ذلك كتاب ، أو هذا كتاب . [٧٥]

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعْدَ اللهِ حَقّاً إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ({يونس : من الآية ٤}

"أجاز الفراء وعدُ الله بالرفع ، بمعنى : مرجعكم إليه وعدُ الله ، قال أحمد بن يحيى ثعلب : يجعله خبر مرجعكم "[٧٦] ، "و أجاز الفراء أن تكون أنّ في موضع رفع فتكون اسمًا ، قال أحمد بن يحيى : يكون التقدير : حقًّا إبداؤه الخلق" . [٧٧]

المناقشة :

وردت في الآية الكريمة قراءتان قرآنيتان : الأولى بفتح همزة (إنَّ) ، و الثانية بكسرها ، و ترتب على كل قراءة أحكام في تغير المعنى و الوقف و الإعراب ، فقد قرأ أبو جعفر النحاس و الأعمش و سهل بن شعيب و يزيد بن القعقاع بفتح الهمزة [٧٨] ، و قرأ الآخرون بكسرها ، أمّا قراءة الكسر فتوجّه كما يأتي :

التوجيه الأول : إتمام الكلام عند قوله : (وَعدَ اللهِ حَقًّا(ثمّ بدأ الله – عزّ و جلّ – بكلام جديد بعده ، فقال : (إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ(، فموضع (إنَّ) هنا استئناف ، و الاستئناف من الأوجه الموجبة لكسر همزة (إنَّ) ، و هو استئناف فيه معنى التعليل ، كأنّه قال : إنَّ الذي قدرَ على الإبداء يقدر على الإعادة بالطريق الأولى ، و ذلك كقوله – تعالى – : (وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ({الواقعة : من الآية ٦١} . [٧٩]

التوجيه الثاني : هو ما نسبه ثعلب إلى الفراء القراءة برفع (وعد) فيكون خبرًا لقوله : (مرجعكم(، و التقدير : مرجعُكم وعدُ الله ، ثم يستأنف بكلام جديد يبدأ بقوله : (إنّه يبدأ الخلق(. [٨٠]

أمّا قراءة الفتح ، فقد ذكر المفسّرون و اللغويون لها توجيهات عدة ، هي :

التوجيه الأول : أنّ موضع (أنَّ) النصب ، و التقدير : وَعَدَكم أنّه يبدأ الخلقَ ثمَّ يعيده ، فهي هنا متعلّقة بقوله : (وَعدَ اللهِ(.

التوجيه الثاني : أن يكون موضعها النصب بنزع الخافض ، و التقدير : لأنّه يبدأ الخلقَ ثمّ يعيده ، أو : بأنّه يبدأ الخلق ، فلمّا حذف حرف الجر ، نصب ما بعده و هو (إنَّ) ، فلمّا كان موضعها النصب ، فتحت همزتها ..

التوجيه الثالث : و قد ذكره الفراء ، و هو أن يكون موضع (أنّ) و اسمها و خبرها في محلّ رفع بـ (حقًّا) ، و استدلّ على ذلك بشواهد سماعية ، و منها قول الشاعر :

أحقًّا عبادَ الله أن لست لاقيًا بثينة أو يلقي الثريا رقيبها [٨١]

ففي هذا البيت عمل (حقًّا) في الجملة المبدوءة بـ (أنّ) ، و هذه الجملة في محلّ رفع فاعل لـ (حقًّا) .

و منه قول الأخر :

أحقًّا عباد الله جرأةُ محلق عليَّ و قد أعييت عادًا و تبّعًا [٨٢]

قد عمل (حقًّا) في (جرأة) ، و هي مرفوعة بـ (حقًّا) على أنها فاعل أيضًا .

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ({هود : من الآية ٧١}

"قرئ (يعقوبُ) بالرفع و قرئ يعقوبَ بفتح (الباء) فمن رفع فالمعنى : و من وراء إسحاق يعقوب مبشّر به ، و من فتح يعقوب ... فأمّا أبو العباس أحمد بن يحيى فإنّه قال : نصب يعقوب بإضمار فعل آخر ، قال : كأنّه قال فبشّرناها بإسحاق و وهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب " . [٨٣]

المناقشة :

قرأ ابن عامر، وحفص، بنصب الباء في (يعقوب) وقرأ الباقون برفعها [٨٤] ، فمن قرأ بالرّفع في (يعقوب) فحجته أنّه جعله ابتداء، والظرف المقدم خبره، وهو (من وراء إسحاق)، ويحتمل رفعه بالظرف الذّي قبله، أو مرفوع بأنه فاعل للظرف المقدم عند من يرى الظرف عاملاً في جميع المواضع، كأنّه قال وحصل له من وراء إسحاق يعقوبُ [٨٥] ، و من قرأ بالرّفع في (يعقوب) كما سبق، جاز له الوقف على قوله تعالى قبله (فبشرناها بإسحاق...) وهو وقف تام [٨٦]أو كاف [٨٧]؛ لأنّ يعقوب مرفوع بالابتداء، والخبر فيما قبله، والتقدير: ويعقوب من وراء إسحاق، فتعلق الكلام بالآية التي قبلها معنى لا لفظاً وهو قوله – تعالى – : (فبَشَّرناها بإسحاق(. [٨٨]

أمّا من قرأ بالنّصب في (يعقوب) ، فحجته أنّه منصوب بفعل مضمر يدل عليه: بشّرنا، كأنّه قال بشرناها بإسحاق ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب، ولا يجوز أن يكون عطفاً على قوله (بإسحاق)، فيكون مفتوحاً في موضع الجر، للفصل بينه وبين ما عطف (به) بالجار والمجرور، ولو نصبته أيضاً على موضع (بإسحاق) لم يجز أيضا لذلك [٨٩] ، و من قرأ بالنّصب في (يعقوب) لم يقف على ما قبله اختياراً وهو قوله تعالى: (فبشّرناها بإسحاق)؛ لأنّ يعقوب متعلق

بقوله تعالى: (فبشرناها(من جهة الدّلالة على الفعل العامل في (يعقوب) لا من جهة دخوله مع (إسحاق) في البشارة، والتقدير: (فبشرناها بإسحاق، ووهبنا له يعقوب من ورائه) لأنّ البشارة دالة على الهبة . [٩٠]

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً({هود : من الآية ٧٢}

قال ثعلب : "و (شيخ) إذا كان مدحًا أو ذمًّا استأنفوه" . [٩١]

المناقشة :

اتفق علماء اللغة و علوم القرآن في موضع الوقف في الآية الكريمة السابقة الذكر على قوله (شيخًا) إلّا أنهم اختلفوا في نوع الوقف ؛ إذ عدّه بعضهم وقفًا تامًّا مطلقًا [٩٢]، و هو جواز الوقف على لفظة أو استئنافها من دون تغيير المعنى [٩٣]؛ لأنّ ما بعدها جملة استئنافية في قوله – تعالى – : (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ({هود : من الآية ٧٢} ، و عدّه البعض الآخر وقفًا حسنًا [٩٤]، و الوقف الحسن هو ما ارتباط الكلمة الموقوف عليها بما بعدها معنًى و لفظًا [٩٥]، فـ (هذا) مبتدأ ، و (بعلي) خبره ، و (شيخًا) حال من (بعلي) مؤكدة ؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها ، والعامل في الحال معنى الإشارة والتنبيه ، أو أحدهما ، ولا تجوز هذه الإشارة إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال ، فتكون فائدة الأخبار في الحال ، فإن كان لا يعرف صاحب الحال ، صارت فائدة الأخبار إنما هي في معرفة صاحب الحال ، ولا يجوز أن تقع له الحال ؛ لأنّه يصير المعنى : أنّه فلان في حال دون حال لو قلت : (هذا زيدٌ قائمًا) لمن لا يعرف زيدا ، لم يجز ؛ لأنك تخبره أن المشار إليه هو (زيد) في حال قيامه ، فإن زال عن القيام لم يكن زيدًا ، وإذا كان المخاطب يعرف زيدًا بعينه ، فإنما أفدته وقوع الحال منه ، وإذا لم يعرف عينه فإنما أفدته معرفة عينه فلا يقع منه حال ، و قوله : (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ(جملة استئنافية مؤكّدة لمعنى التعجب في الجملة السابقة ، أي إنّها تعجبت من أن تكون الولادة من أبوين هرمين . [٩٦]

وقُرِئ (شيخٌ) بالرفع، وفي رفعه توجيهات عدة : [٩٧]

أحدها أن يكون (هذا) مبتدأ، و (بعلي) بدلًا منه، و (شيخ) الخبر.

والثانى أن يكون (بعلي) عطف بيان و (شيخ) الخبر.

والثالث أن يكون (بعلي) مبتدأ ثانيًا، و (شيخ) خبره، والجملة خبر (هذا) .

والرابع أن يكون (بعلي) خبر المبتدإ، و (شيخ) خبر مبتدإ محذوف: أي هو شيخ .

والخامس أن يكون (شيخ) خبرًا ثانيًا.

والسادس أن يكون (بعلي) و (شيخ) جميعًا خبرًا واحدًا ، كما تقول : هذا حلوٌ حامضٌ .

السابع أن يكون (شيخ) بدلًا من (بعلي) .

و لم يبينوا كيفية عدّ الوقف في الآية الكريمة من هذين الوقفين ، إلّا أنّنا نستطيع القول بأنّ ما ذهب إليه الفريقان غير صحيح ، و يمكن أن نعد الوقف فيها كافيًا ، و ذلك بالاستناد إلى مجموعة من الأسس ، و هي كما يأتي :

١- تفسير الآية الكريمة و بيان معناها ، و ذلك من خلال سياقها ، إذ أنّ قوله – تعالى – : (أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً(تعجب ؛ إذ قالت سارة زوج نبي الله إبراهيم (عليه السلام) متعجبة : كيف ألد وأنا كبيرة في السن عجوز ، وهذا زوجي كما تَرَونه شيخاً كبيراً لا يولَد لمثله ! ثم قال على لسانها : (إِنَّ هذا لشيء عجيب(، "وهي جملة مؤكدة لصيغة التعجب فلذلك فصلت عن التي قبلها لكمال الاتّصال ، وكأنّها كانت متردّدة في أنهم ملائكة فلم تطمئنّ لتحقيق بشراهم" . [٩٨]

٢- عدم وجود علاقة نحوية بين كلمة (شيخًا) الموقوف عليها و بين الكلام في قوله : (إِنَّ هذا لشيء عجيب(سوى العلاقة المعنوية ، و هو ما ينفي أن يكون وقفًا حسنًا ؛ لأنّه يدل على وجود علاقة نحوية و معنوية بين الموقوف عليه و ما بعده ، و لا يعدّ وقفًا تامًّا ؛ لأنّه يدل على عدم وجود علاقة لفظية (نحوية) و معنوية بين الموقوف عليه و ما بعده .

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ({إبراهيم : من الآية ٣٤}

"قال ابن الأنباري (٣٢٨هـ) : "قرأت العوام : (مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) بالإضافة ، و قرأ سلام أبو المنذر (مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) بالتنوين ، فمن قرأ (مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ) بالإضافة لم يقف على (كل) ، و من نوّنه حسن له أن يقف على (كل) ثم يبتدئ (ما سألتموه) أي : لم تسألوه . سألت أبا العباس عن هذا فقال لي من أضاف أراد و آتاكم من كلِّ ما سألتموه لو سألتموه ، و من نوّن أراد آتاكم من كلٍّ لم تسألوه ، و ذلك إنّا لم نسأل الله شمسًا ، و لا قمرًا ، و لا كثيرًا من نعمه". [٩٩]

المناقشة :

ارتبط الوقف بالقراءات القرآنية الواردة في الآية الكريمة السالفة الذكر ؛ إذ نلاحظ تغيّر حكم الوقف بتغيّر القراءة ؛ و ذلك لما للقراءة من أثرٍ في المعنى ، يترتب على القارئ مراعاته عند الوقف ؛ و ذلك لأنّ الوقف مرتبطٌ بالمعنى ارتباطًا وثيقًا ، و يترتب على ذلك – أيضًا – تغيّر الحكم الإعرابي ، و هذا ما نلاحظه في الآية الكريمة ، فعلى قراءة الجمهور تكون (ما) بمعنى (شيء) و هي مضافة إلى (كل) و لم يكن الوقف على (كل) ، و يكون المعنى : و آتاكم من كلِّ ما سألتموه لو سألتموه ، أي : كلّ شيءٍ سألتموه .

أمّا على قراءة أبي المنذر بتنوين (كلّ) فيحسن له أن يكون الوقف عليها – أي على (كل) – ، ثم يبدأ بقوله : (ما سألتموه(، و تكون (ما) نافية ، و يكون المعنى : لم تسألوه ، و ذلك لم نسألِ الله شمسًا و لا قمرًا ، و لا كثيرًا من نعمه . (١٠٠)

نص القول في الوقف في قوله – تعالى – : (وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ({النحل : ٢٤}

قال ثعلب : "هذا استئناف ، و كأنّهم قالوا لم ينزل شيئًا ، هذه أساطير الأولين ، و يجوز في مثل هذا الاستئناف و النصب جميعًا ، مثل قوله : (قالوا خيرًا({النحل : ٣٠}". (١٠١)

المناقشة :

الوقف هنا ممنوع على قوله (أنزل ربكم(فى المصاحف الأربعة ، فالوقف على كلمة (ربكم(التي هي فاعل الفعل (أنزل) ممنوع؛ لأن ما بعده جواب (إذا((١٠٢) ، والحقيقة توافق هذا الرأى تماماً ، لأن ما بعد (أنزل ربكم) جواب (إذا) المتضمنة معنى الشرط، ولابد أن يأتى الكلام لحمة واحدة حتى تتم به الفائدة والمعنى المزمع نقله ، حيث إن الأسلوب كله أسلوب شرط، مكون من أداة الشرط (إذا) وهي أداة شرط غير جازمة، وبعدها جملة الشرط المضافة إلى الظرف (إذا) (قيل لهم..)، وجملة (قيل لهم) في محل جر مضافة إلى الظرف، وجملة:(ماذا أنزل ربكم) في محل رفع نائب فاعل لأن الفعل جاء مبنيًا لما لم يسمَّ فاعله، وجملة (قالوا أساطير الأولين) جواب الشرط لا محل له من الإعراب لاختلال الشرطين: الأداة غير جازمة، والجواب لم يقترن بالفاء، وأساطير خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، أو تكون أساطير مبتدأ يحمل الوصف في نفسه أي أساطير كاذبة، والخبر محذوف أي: اكتتبها وزعمها واختلقها، وأمضاها، والوجه الأول أولى، وتكون جملة مقول القول (أساطير الأولين) هي جملة اسمية في محل نصب ، ومقول القول هو جواب الشرط ،

و العلامة النحوى الزجاج يقول: "(ما) مبتدأ، (وإذا) فى موضع الذى . المعنى : ما الذى أنزل ربكم ؟ و (أساطير الأولين(على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره : هو أساطير الأولين"(١٠٣) أمّا الأشموني فيقول: "(ماذا أنزل ربكم(ليس بوقف ، لأن قالوا جواب ماذا ، فلا يفصل بينهما بالوقف ، وما وذا كلمة واحدة استفهام مفعول بأنزل ، ويجوز أن تكون ما وحدها كلمة مبتدأ ، وذا بمعنى الذى خبر ما وعائدها فى أنزل محذوف ، أي : أيَّ شيء أنزل ربكم ؟ فقيل أنزل أساطير الأولين و (الأولين) حسن ، إن جعلت اللام فى ليحملوا لام الأمر الجازمة للمضارع ، وليس بوقف إن جعلت لام العاقبة والصيرورة ، وهى التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها ،

أي : لأن عاقبة قولهم ذلك ، لأنهم لم يقولوا : أساطير الأولين ليحملوا ، فهو بتقدير : ويحملون من أوزار الذين يضلونهم" . (١٠٤)

و الخلاصة : إنّ من قواعد الوقف المرتبطة بالنحو ما تنص على عدم الوقوف على جملة فعل الشرط دون الجواب؛ لأن المعنى بهذا الوقف لا يتمُّ، ولا يكتمل، والوقوف القرآنية مبنية على كمال المعاني، وتمام المباني في كل الوقفات القرآنية: الممنوعة، والجائزة، والحسنة، والكافية، ونحوها .

خاتمة البحث و نتائجه

و في الختام توصل الباحث إلى عدد من النتائج ، و هي :

١- الرابط بين التعريف اللغوي و الاصطلاحي للوقف هو القطع و المنع و التوقف .

٢- إنّ الوقف يأتي في نهاية الكلام و وسطه و لا يأتي في وسط الكلمة .

٣- الرابط بين التعريف اللغوي و الاصطلاحي للابتداء هو أول الفعل .

٤- إنّ حكم الوقفين الاختباري و الاضطراري الجواز ، و ليست لهما علاقة بالمعنى أو التركيب ؛ إذ إنّ الوقف الاختباري له علاقة بالأصوات ، و لا سيما أصوات المد ، أمّا الوقف الاضطراري فسببه عارض ، و هو متباين من شخص إلى آخر بحسب حدوث العارض .

٥- أقسام الوقف الاختياري منها ما هو جائز و منها ما هو واجب .

٦- لوقف المعانقة تأثير في تركيب الجملة و المعنى؛و ذلك بحسب موضع الوقف المختار .

٧- للوقف علاقة قوية بالدرس اللغوي عمومًا ، و الدرس النحوي خصوصًا ، و لا تقف أهميته عند حدود الجملة ، و إنما تتعداها إلى النص .

٨- استعمل ثعلب مصطلحات عديدة للدلالة على الوقف و الابتداء ، فاستعمل للوقف – فضلًا عن المصطلح الأصلي – مصطلح القطع ، و استعمل مصطلح الاستئناف للدلالة على الابتداء

٩- قد لا يستعمل ثعلب مصطلحًا يدلُّ على الوقف و الابتداء أو موضعيهما ، و إنّما يكتفي بذكر الوجه الإعرابي الدال عليه ، و هذا دليل على العلاقة القوية بين الوقف و الدراسة النحويّة .

١٠- للقراءات القرآنية و ما يتبعها من أوجه إعرابية أثر في تحديد نوع الوقف و موضعه.

الهوامش :

(١) ينظر : لسان العرب : ابن منظور ، ط1 ، دار صادر ، بيروت ، د . ت : مادة (وقف) : 359/9 .

(٢) المصدر نفسه : مادة (وقف) : 359/9.

(٣) النشر في القراءات العشر : ابن الجزري : أشرف على تصحيحه و مراجعته : علي محمد الضباع ، د . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت : 274/1.

(٤) ينظر : لسان العرب : مادة (بدأ) : 26/1.

(٥) ينظر : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : المرصفي ، ط2، دار طيبة ، المدينة المنورة ، 1430هـ : 212/1.

(٦) ينظر : النشر في القراءات العشر : 274/1.

(٧) ينظر : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : 7/1-11 .

(٨) ينظر : فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية : صفوت محمود سالم ، ط4، مكتبة الشنقيطي للنشر و التوزيع ، جدة ، و دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، دمشق : 2007 : 136.

(٩) ينظر : المكتفى في الوقف و الابتدا في كتاب الله عز و جل : أبو عمرو الداني ، دراسة و تحقيق : د . يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1987 : 140 .

(١٠) الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، د . ط ، بيروت ، 1973: 84/1 .

(١١) ينظر : علل الوقوف : محمد بن طيفور السجاوندي ، دراسة و تحقيق : د . محمد بن عبد الله بن محمد العيدي ، ط2، مكتبة الرشد ، المملكة العربية السعودية ، 2006 : 116/1 .

(١٢) ينظر : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : 374/1 .

(١٣) ينظر : الوقف اللازم و الممنوع في القرآن المجيد : د . محمد المختار محمد المهدي ، د . ط ، دار الفنار ، مصر ، د . ت : 29 .

(١٤) ينظر : المكتفى في الوقف و الابتدا في كتاب الله عز و جل : 143، و منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا : احمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني ، ط2، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، 1973 : 17.

(١٥) ينظر : الوقف اللازم و الممنوع في القرآن المجيد : 30، و هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : 382/1-383 .

(١٦) ينظر : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : 385/1 .

(١٧) ينظر : الوقف اللازم و الممنوع في القرآن المجيد : 31 .

(١٨) ينظر : النشر في القراءات العشر : 262/1، و 267، و وقف التجاذب (المعانقة في القرآن الكريم) : عبد العزيز بن علي الحربي ، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية و آدابها ، مجـ 19، ع 31، 1425هـ : 12 .

(١٩) القطع و الائتناف : أبو جعفر النحاس ، تحـ : د , عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ، ط1، دار عالم الكتب ، المملكة العربية السعودية ، 1992: 94/1 .

(٢٠) ينظر : إيضاح الوقف و الابتداء : أبو بكر الأنباري ، تحـ : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، د . ط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1971 : 479/1، و 484-486 .

(٢١) المصدر نفسه : 474-475 .

(٢٢) ينظر : البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي ، د . ط ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2010 : 308/8.

(٢٣) ينظر : المصدر نفسه : 308/8.

(٢٤) ينظر : المصدر نفسه : 308/8.

(٢٥) المصدر نفسه : 308/8، و ينظر : معاني القرآن : أبو زكريا الفراء ، تحـ : أحمد يوسف النجاتي ، و محمد علي النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، ط1، دار المصرية للتأليف و الترجمة ، مصر ، د . ت : 173/3.

(٢٦) ينظر : علل الوقوف : 285/1 ، و منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا: 56.

(٢٧) ينظر : الإعراب و الاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي : عبد القادر بن الطفيل ، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1926: 145 .

(٢٨) ينظر : نهايات الآيات القرآنية بين إعجاز المعنى و روعة الموسيقى : أحمد عبد المجيد محمد خليفة ، د . ط ، مكتبة الآداب للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2006: 9 .

(٢٩) ينظر : إيضاح الوقف و الابتداء : 421/1-448 .

(٣٠) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة : جلال الدين السيوطي ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، 1965 : 396/1 .

(٣١) ينظر : المصدر نفسه: 396/1 و 398 .

(٣٢) ينظر : المصدر نفسه : 396/1 .

(٣٣) ينظر : معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : ياقوت الحموي ، تحـ : د . إحسان عباس ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1993 : 542/2-543.

(٣٤) ينظر : المصدر نفسه : 552/2-554، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة : 397/1 .

(٣٥) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة : 397/1 .

(٣٦) معاني القرآن : 26.

(٣٧) الوقف و الابتداء في القرآن الكريم و صلته برسم المصحف و القرءات و الإعراب : أ . د . ياسين جاسم المحيمد ، د . ط ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، قطر ، 2006 : 130.

(٣٨) ينظر : القطع و الائتناف : 47/1 ، و جامع البيان في تفسير القرآن : 408/1.

(٣٩) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري ، تحـ : أحمد محمد شاكر ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2000 : 400/1-401 ، و الكشاف : جار الله الزمخشري ، تحقيق و تعليق و دراسة : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد معوض ، و أ . د . فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1988 : 235/1-236. .

(٤٠) التسهيل لعلوم التنزيل : أبو القاسم بن جزي ، ضبطه و صححه و خرج آياته : محمد سالم هاشم ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1995: 60/1 .

(٤١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي ، تحـ : د . حاتم صالح الضامن ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405: 84/1 ، و الكشاف : 244/1 .

(٤٢) ينظر : المصدر نفسه : 84/1 ، و الكشاف : 244/1 ، و البحر المحيط في التفسير : 201/1 .

(٤٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد القرطبي ، تحـ : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، و محمد رضوان العرقسوسي ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2006 : 367/1 ، و البحر المحيط في التفسير : 202-201/1 .

(٤٤) ينظر : معاني القرآن : 26 .

(٤٥) ينظر : البحر المحيط في التفسير : 202/1-203 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحـ : أحمد محمد الخراط ، د . ط ، دار القلم ، دمشق ، د . ت : 232/1 .

(٤٦) القطع و الائتناف : 47/1 ، و ينظر : معاني القرآن للفراء : 23/1 .

(٤٧) ينظر : علل الوقوف : 194/1 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 232/1 ، .

(٤٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 367/1 .

(٤٩) ينظر : البحر المحيط في التفسير : 203/1 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 232/1 .

(٥٠) البحر المحيط في التفسير : 202/1 .

(٥١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 367/1 .

(٥٢) ينظر : البحر المحيط في التفسير : 202/1 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 232/1 .

(٥٣) ينظر : القطع و الائتناف : 47/1 .

(٥٤) علل الوقوف : 193/1-194، و ينظر : غرائب القرآن و رغائب الفرقان : الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري ، تحـ : الشيخ زكريا عميران ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1996: 202/1 .

(٥٥) معاني القرآن : 57 .

(٥٦) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : الطبري : 24/4 .

(٥٧) ينظر : الدر المصون في علم الكتاب المكنون : 656/3، و البحر المحيط في التفسير : 231/3 .

(٥٨) ينظر : إيضاح الوقف و الابتداء : 589/2-590 .

(٥٩) ينظر : القطع و الائتناف : 164/1، و 157/1 .

(٦٠) ينظر : المصدر نفسه : 164/1، و 157/1 .

(٦١) ينظر : الكشاف : 500/1 ،و التحرير و التنوير : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، د . ط ، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس ، 1997: 15/5 .

(٦٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 99/3 .

(٦٣) ينظر : إيضاح الوقف و الابتداء : 589/2-590 .

(٦٤) ينظر : القطع و الائتناف : 164/1، و 157/1 .

(٦٥) معاني القرآن : 64 .

(٦٦) ينظر : منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا : 117 .

(٦٧) ينظر : اللمع في العربية : ابن جني ، تحـ : فائز فارس ، د . ط ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، 1972: 97 .

(٦٨) معاني القرآن : 77 .

(٦٩) ينظر : الكشاف : 107/1-108 ، و البحر المحيط في التفسير : 35/1 .

(٧٠) ينظر : معاني القرآن للفراء : 368/1 .

(٧١) ينظر : معاني القرآن و إعرابه للزجاج : أبو إسحاق الزجاج ، شرح و تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، ط1، عالم الكتب ، بيروت ، 1988: 212/2-213 .

(٧٢) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 244/9 .

(٧٣) ينظر : اللمع في العربية : 187 .

(٧٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : 369/1، و معاني القرآن و إعرابه للزجاج : 37/3، و 153، و الكشاف : 112/1، و 113/3، و 359 ، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 89/1، و 244/9، و 17/10 .

(٧٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : 368/1 .

(٧٦) معاني القرآن : 94 .

(٧٧) المصدر نفسه : 94 ، و ينظر : معاني القرآن للفراء : 457/1.

(٧٨) ينظر : القطع و الائتناف : 299/1-300 ، و البحر المحيط في التفسير: 12/6 و الجامع لأحكام القرآن : 453/10.

(٧٩) ينظر : غرائب القرآن و رغائب الفرقان : 556/3-557 .

(٨٠) ينظر : معاني القرآن : 94 .

(٨١) البيت من الطويل و لم يعرف قائله ، و قد نسب إلى جميل بثينة ، ينظر : معاني القرآن : 94 ، و معاني القرآن للفراء : 457/1.

(٨٢) البيت من الطويل و لم يعرف قائله ، ينظر : معاني القرآن : 94 ، و معاني القرآن للفراء : 457/1.

(٨٣) معاني القرآن : 99 .

(٨٤) ينظر : النشر في القراءات العشر : 327/2 .

(٨٥) ينظر : الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه ،تحـ : د . عبد العال سالم مكرم ، ط4، دار الشروق ، بيروت ، 1401هـ : 107 .

(٨٦) ينظر : القطع والائتناف : 322/1 ، و قد نسبه إلى الأخفش وأبي حاتم .

(٨٧) وهو قول الداني ، ينظر : المكتفى في الوقف و الابتدا في كتاب الله عز و جل : 318 .

(٨٨) ينظر : المكتفى في الوقف و الابتدا في كتاب الله عز و جل : 318، و منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا : 187 .

(٨٩) ويصح أن يكون على قراءة النّصب أنه ردّه بالواو على قوله: ﴿فبشرناها﴾ ، وجعل البشارة بمعنى الهبة فكأنه قال: ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب، وأما قول بعض النّحاة أنه في موضع خفض، إلاّ أنّه لا ينصرف، فهو بعيد، لأنه عطفه على عاملين (الباء)، و(من) ، ينظر : الحجة في القراءات السبع :189.

(٩٠) ينظر : المكتفى في الوقف و الابتدا في كتاب الله عز و جل : 318 ، وعدم جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿فبشرناها بإسحاق﴾ على قراءة النّصب هو قول الدّاني نص عليه في المكتفى، والوقف عليه جائز عند الأشموني نص عليه في منار الهدى، وذلك حملاً على المعنى أو عطفاً على موضع (بإسحاق) ويكون مراد من نصب لم يدخل يعقوب في البشارة، لأنه يفسد أن ينسق على إسحاق الأول لدخول (من) بينهما وهو قول الأنصاري ، ينظر : منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا : 187-188 .

(٩١) معاني القرآن : 99 .
(٩٢) ينظر : علل الوقوف : 587/2 .
(٩٣) ينظر : المصدر نفسه : 116/1 .
(٩٤) ينظر : منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا : 188 .
(٩٥) ينظر : المكتفى في الوقف و الابتدا في كتاب الله عز و جل : 145 .
(٩٦) ينظر : التحرير و التنوير : 121/12.
(٩٧) ينظر : المصدر نفسه : 121/12.
(٩٨) المصدر نفسه : 121/12 .
(٩٩) معاني القرآن : 110-111 .
(١٠٠) ينظر : إيضاح الوقف و الابتداء : 742/2 .
(١٠١) معاني القرآن : 116.
(١٠٢) غرائب القرآن و رغائب الفرقان: 255/4.
(١٠٣) معاني القرآن و إعرابه : 194/3.
(١٠٤) منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا: 213-214.

مصادر البحث و مراجعه:

القرآن الكريم.
١- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، د . ط ، بيروت ، 1973.
٢- الإعراب و الاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي : عبد القادر بن الطفيل ، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1926 .
٣- إيضاح الوقف و الابتداء : أبو بكر الأنباري ، تحـ : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، د . ط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1971 .
٤- البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي ، د . ط ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2010 .
٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة : جلال الدين السيوطي ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، 1965 .
٦- التحرير و التنوير : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، د . ط ، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس ، 1997 .
٧- التسهيل لعلوم التنزيل : أبو القاسم بن جزي ، ضبطه و صححه و خرج آياته : محمد سالم هاشم ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1995 .
٨- جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري ، تحـ : أحمد محمد شاكر ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2000 .
٩- الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد القرطبي ، تحـ : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، و محمد رضوان العرقسوسي ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2006 .

١٠- الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه ،تحـ : د . عبد العال سالم مكرم ، ط4، دار الشروق ، بيروت ، 1401هـ .
١١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحـ : أحمد محمد الخراط ، د . ط ، دار القلم ، دمشق ، د . ت .
١٢- الزاهر في معاني كلمات الناس : أبو بكر ابن الأنباري ، قرأه و علق عليه : د . يحيى مراد ، د . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
١٣- علل الوقوف : محمد بن طيفور السجاوندي ، دراسة و تحقيق : د . محمد بن عبد الله بن محمد العيدي ، ط2، مكتبة الرشد ، المملكة العربية السعودية ، 2006 .
١٤- غرائب القرآن و رغائب الفرقان : الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري ، تحـ : الشيخ زكريا عميران ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1996 .
١٥- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية : صفوت محمود سالم ، ط4، مكتبة الشنقيطي للنشر و التوزيع ، جدة ، و دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، دمشق : 2007 .
١٦- القطع و الائتناف : أبو جعفر النحاس ، تحـ : د , عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ، ط1، دار عالم الكتب ، المملكة العربية السعودية ، 1992 .
١٧- الكشاف : جار الله الزمخشري ، تحقيق و تعليق و دراسة : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ علي محمد معوض ، و أ . د . فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1988 .
١٨- لسان العرب : ابن منظور ، ط1 ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
١٩- اللمع في العربية : ابن جني ، تحـ : فائز فارس ، د . ط ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، 1972.
٢٠- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي ، تحـ : د . حاتم صالح الضامن ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405 .
٢١- معاني القرآن : أبو زكريا الفراء ، تحـ : أحمد يوسف النجاتي ، و محمد علي النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، ط1، دار المصرية للتأليف و الترجمة ، مصر ، د . ت .
٢٢- معاني القرآن : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، جمع و تحقيق : د . شاكر سبع نتيش الأسدي ، ط1، مطبعة الناصرية للمطبوعات التجارية ، العراق ، 2010 .
٢٣- معاني القرآن و إعرابه : أبو إسحاق الزجاج ، شرح و تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، ط1، عالم الكتب ، بيروت ، 1988 .
٢٤- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : ياقوت الحموي ، تحـ : د . إحسان عباس ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1993 .
٢٥- المكتفى في الوقف و الابتدا في كتاب الله عز و جل : أبو عمرو الداني ، دراسة و تحقيق : د . يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1987.
٢٦- منار الهدى في بيان الوقف و الابتدا : احمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني ، ط2، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، 1973.

٢٧- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري : ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه و مراجعته : علي محمد الضباع ، د . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
٢٨- نهايات الآيات القرآنية بين إعجاز المعنى و روعة الموسيقى : أحمد عبد المجيد محمد خليفة ، د . ط ، مكتبة الآداب للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2006 .
٢٩- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري : المرصفي ، ط2، دار طيبة ، المدينة المنورة ، 1430هـ .
٣٠- وقف التجاذب (المعانقة في القرآن الكريم) : عبد العزيز بن علي الحربي ، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية و آدابها ، مجـ 19، ع 31، 1425هـ
٣١- الوقف اللازم و الممنوع في القرآن المجيد : د . محمد المختار محمد المهدي ، د . ط ، دار الفنار ، مصر ، د . ت .
٣٢- الوقف و الابتداء في القرآن الكريم و صلته برسم المصحف و القرءات و الإعراب : أ . د . ياسين جاسم المحيمد ، د . ط ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، قطر ، 2006 .